

مرفق رقم
(٨)



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير (1)

لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

يذكر بمجمل أعمال اللجنة الفقرة

التاريخ: ١٩ رجب ١٤٣٧هـ

الموافق: ٢٦ أبريل ٢٠١٦م

المحترم

علاء الدين
٢٦ أبريل ٢٠١٦م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم **التقرير الأول** للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراحات بقوانين في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية " (وعددها أحد عشر اقتراحاً).

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير .

رئيس اللجنة

سلطان جدعان الشمري

State of Kuwait



دولة الكويت

التقرير (1)

لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

عن

الاقتراحات بقوانين في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية

(وعددها أحد عشر اقتراحاً).

إعداد / سارة عبدالرحيم العبيدي

باحث قانوني

مراجعة / علي يوسف العلي

رئيس مكتب لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بالندب

الفهرس

الصفحة	الموضوع	م
1	تقرير اللجنة	1
8	النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية	2
10	الجدول المقارن	3

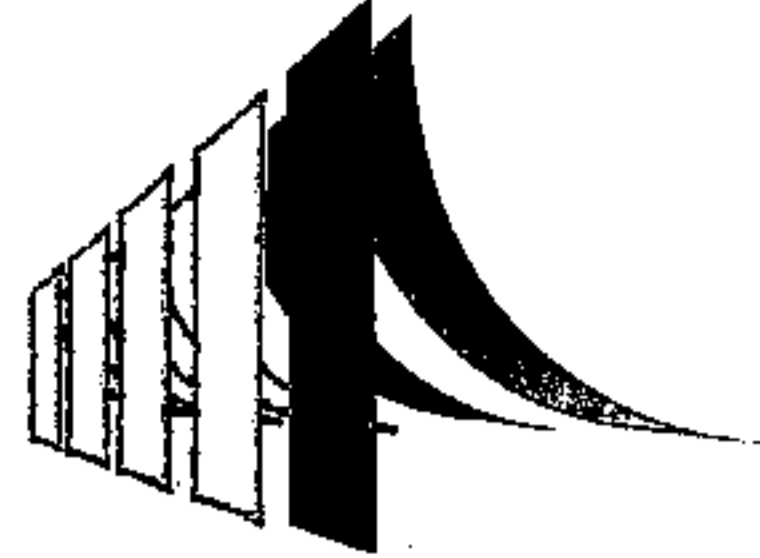
-1-

التقرير الأول

للجنة الشؤون الداخلية والدفاع

عن

- 1- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 " .
المقدم من السيد العضو / د. أحمد مطيع العازمي .
- 2- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 " .
المقدم من السيدين العضوين/ عدنان سيد عبدالصمد ، د. خليل عبدالله أبل .
- 3- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 " .
المقدم من السيد العضو /عسكر عويد العنزي .
- 4- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 " .
المقدم من السيدين العضوين /صالح أحمد عاشور ، خليل إبراهيم الصالح .
- 5- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 " .
المقدم من السيد العضو / محمد طنا العنزي .
- 6- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 " .
المقدم من السيد العضو / أحمد حاجي لاري .
- 7- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015 " .
المقدم من السيد العضو / سعدون حماد العتيبي .



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

-2-

- 8- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015 " .
المقدم من السيد العضو / محمد طنا العنزي .
- 9- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015 " .
المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
- 10- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015 " .
المقدم من السيد العضو / د.محمد هادي الحويلة .
- 11- الاقتراح بقانون في شأن " تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016 " .
المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .

الإحالة :

أحال السيد / رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة التقرير التاسع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية المتضمن الاقتراح الأول ، والاقتراح الثاني وذلك في 2013/9/24 ، ثم أحال بقية الاقتراحات على التوالي في 2013/11/10 ، 2013/12/31 ، 2014/1/27 ، 2014/12/8 ، 2015/1/20 ، 2015/2/12 ، 2015/3/31 ، 2015/5/26 ، 2016/1/27 لدراستها وتقديم تقرير في شأنها إلى المجلس الموقر .

وقد سبق للجنة أن قدمت تقريرها الثالث والستين في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الرابع عشر في هذا الشأن ، حيث قرر المجلس في جلسة 2016/1/26م رد التقرير المشار إليه إلى اللجنة بناءً على طلب رئيسها ، وذلك لمزيد من الدراسة .

اجتماعات اللجنة :

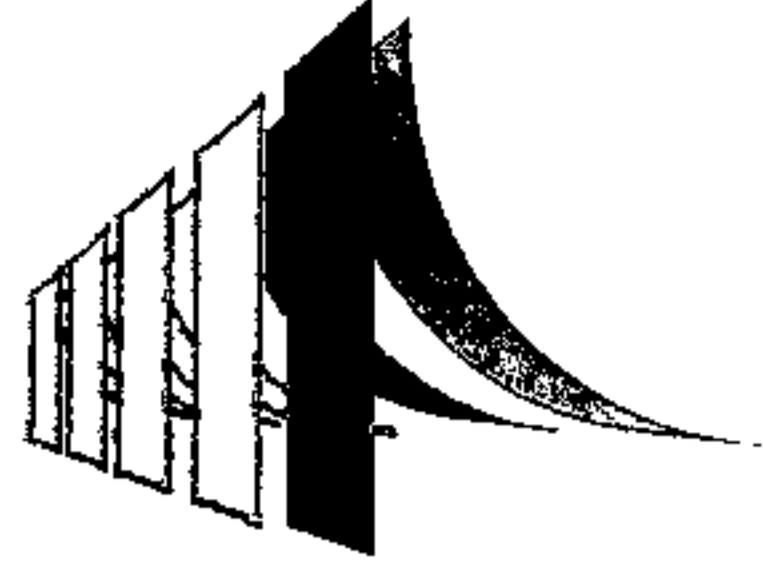
وقد عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات لهذا الغرض في 2015/11/25 ، 2016/1/17 ، 2016/4/10 ،
حضر جانباً منها كل من :

وزارة الداخلية :

- | | |
|---|--|
| 1- الشيخ / محمد خالد الصباح | نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية . |
| 2- اللواء / مازن الجراح الصباح | وكيل الوزارة المساعد للوزراء ووزير الداخلية . |
| 3- اللواء حقوقي / أسعد عبدالرحمن الرويح | وكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية والدراسات والبحوث بالإنابة . |
| 4- المقدم / د. بندر عساف الخالدي | مدير إدارة متابعة شؤون مجلس الأمة . |
| 5- المقدم حقوقي / مشعل محمد التمار | مدير إدارة الفتوى والإعداد في الإدارة العامة للشؤون القانونية . |
| 6- المقدم حقوقي / خالد السهيل | إدارة متابعة شؤون مجلس الأمة . |
| 7- الرائد حقوقي / ضاري بو صليب | إدارة متابعة شؤون مجلس الأمة . |

الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية :

- | | |
|-----------------------------|--|
| 1- السيد / صالح الفضالة | رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية . |
| 2- السيد / وليد العصفور | الأمين العام بالإنابة . |
| 3- العقيد / شريف الكندري | مدير إدارة الشؤون القانونية . |
| 4- العقيد / سليمان الحسينان | مدير إدارة تجهيز الملفات . |
| 5- السيد / صالح السعيد | مدير إدارة العلاقات العامة والاعلام . |
| 6- السيدة/ هيفاء الراشد | المكتب الفني . |



مَجْلِسُ الْأُمَّةِ
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-4-

موضوع الاقتراحات :

اطلعت اللجنة على الاقتراحات بقوانين المشار إليها ، وتبين لها أنها متشابهة من حيث الفكرة والهدف ومختلفة في الصياغة ، حيث أنها تهدف إلى الآتي :

الاقتراح بقانون الأول : يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يقل عن خمسة آلاف شخص.

الاقتراح بقانون الثاني والسادس : متطابقان من حيث الفكرة والصياغة ، وهو تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص .

الاقتراح بقانون الثالث : يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بأربعة آلاف شخص .

الاقتراح بقانون الرابع والخامس : متطابقان من حيث الفكرة ، وهو تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددتي الجنسية .

الاقتراح بقانون السابع : يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015 ، وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يزيد عن أربعة آلاف شخص .

الاقتراح بقانون الثامن والتاسع والعاشر : يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2015 وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددتي الجنسية .

الاقتراح بقانون الحادي عشر :

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2016 وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يزيد عن أربعة آلاف شخص .

رأي اللجنة التشريعية :

اطلعت اللجنة على التقرير (التاسع) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية في شأن الاقتراح بقانون الأول المشار إليه ، والتي ذكرت فيه أن العدد الوارد في الاقتراح كبير جداً ، كما أن المتعارف عليه في صياغة مثل هذا القانون أن ينص على تحديد الحد الأقصى للعدد المراد تجنيسه وليس كما جاء بالاقتراح بتحديد الحد الأدنى .

رأي الحكومة :

استمعت اللجنة إلى رأي السيد / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في هذا الشأن ، الذي أكد بأن قضية التجنيس تشغل الشارع الكويتي منذ فترة طويلة ، وبناءً على ذلك تم تشكيل الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لحل هذه المشكلة ، وجدير بالذكر أن إحصاء عام 1965 هو المعيار الذي ينظر فيه للتجنيس ، و الوزارة لديها تحفظ على عبارة (بما لا يقل عن خمسة آلاف أو أربعة آلاف شخص) التي وردت في بعض الاقتراحات بقوانين ، ويجب أن يكون هناك حد أقصى لتحديد العدد .

كما استمعت اللجنة إلى رأي السيد / رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ، الذي بين بأن الجهاز قد أنهى عمله المنوط به بعد أربع سنوات من تشكيله ، ورفع تقريره إلى صاحب السمو أمير البلاد وسمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة ، وتم إحالة 32 ألف شخص إلى لجنة التقييم المشكلة من رئيس الجهاز وتضم ممثلين عن وزارة الداخلية و أمن الدولة والاستخبارات العسكرية وأمين سر اللجنة العليا للجنسية ، كما بين دور هذه اللجنة التي تختص في النظر في أوضاع هؤلاء الأشخاص وليس لاستحقاقهم الجنسية ، ومازالت هذه اللجنة تنظر هذه الأعداد ، استناداً إلى قانون الجنسية الكويتية الذي حدد في عام 1965 شرطاً التواجد في الدولة لمنح الجنسية .

عرض عمل اللجنة :

تبين للجنة أن البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه ، يجيز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن أقام في الكويت عام 1965 وما قبله ، وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور مرسوم منحه الجنسية ، ولما كان القانون رقم (100) لسنة 2013 ينص في مادته الأولى على أن يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2013 وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص .

ونصت المادة (الثانية) منه على أن : " ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية " وقد انتهى العمل به ولم تقم الحكومة بتنفيذه .

لذا فقد بات من الضروري إقرار مثل هذا القانون لأنه سوف يسهم في حل جزء من المشكلة ، وذلك من خلال إعطاء الشريحة المستحقة للجنسية الكويتية حقوقها التي طال انتظارها .

رأي اللجنة :

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى :

الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراحات بقوانين المشار إليها من حيث الفكرة ، على أن يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016 ، وفقا لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

مقرر اللجنة

ماجد موسى المطيري

المرفقات :

- 1- النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية .
- 2- الجدول المقارن .
- 3- نسخة من الاقتراحات بقوانين المشار إليها .
- 4- نسخة من التقرير التاسع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية .

المرفق الأول

النص كما انتهت

إليه اللجنة

ومذكرته الإيضاحية

القانون رقم () لسنة 2016

بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة (أولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016 ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص " .

مادة (ثانية)

" على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية " .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم () لسنة 2016

بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016

تعتبر قضية غير محددية الجنسية من القضايا الهامة في المجتمع الكويتي ، حيث وصل عمرها نصف قرن تقريباً ولغاية الآن لم تحل هذه المشكلة ، رغم أن هناك فئة من هذه الشريحة تستحق الحصول على الجنسية الكويتية .

وبما أن البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م يجيز منح الجنسية الكويتية لكل من أقام في الكويت عام 1965 وما قبله ، وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم ، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ، وأن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لكل سنة .

من أجل ذلك أعد هذا القانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016م وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (5) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص .

ولا شك أن إقرار مثل هذا القانون سوف يسهم في حل جزء من المشكلة ، وذلك من خلال إعطاء الشريحة المستحقة للجنسية الكويتية حقوقها التي طال انتظارها .

المرفق الثاني

الجدول

المقارن

جدول مقارن عن :

- 1- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014. المقدم من السيد العضو / د. أحمد مطيع العازمي .
- 2- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014. المقدم من السيدين العضوين/عدنان سيد عبدالصمد ،
د. خليل عبدالله أبل .
- 3- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014. المقدم من السيد العضو /عسكر عويد العنزي .
- 4- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014. المقدم من السيدين العضوين /صالح أحمد عاشور ، خليل
إبراهيم الصالح .
- 5- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014. المقدم من السيد العضو / محمد طنا العنزي .
- 6- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014. المقدم من السيد العضو / أحمد حاجي لاري .
- 7- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015. المقدم من السيد العضو / سعدون حماد العتيبي .
- 8- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015. المقدم من السيد العضو / محمد طنا العنزي .
- 9- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015. المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .
- 10- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015. المقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويلة .
- 11- الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016. المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي .

الاقترح الأول	الاقترح الثاني والسادس	الاقترح الثالث	الاقترح الرابع	الاقترح الخامس	الاقترح السابع	الاقترح الثامن والتاسع والعاشر	الاقترح الحادي عشر	النص كما انتهت إليه اللجنة
- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون	- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون	- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون	- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون	- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون	- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون	- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون	- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون	- بعد الاطلاع على الدستور ، - وعلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ، - وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه عليه صدقنا عليه وأصدرناه :

النص كما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح الحادي عشر	الاقتراح الثامن والتاسع والعاشر	الاقتراح السابع	الاقتراح الخامس	الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني والستاس	الاقتراح الأول
مادة (أولى) يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016 ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 1959 لسنة 1959 ، بما لا يزيد عن أربعة آلاف شخص . يزيد على أربعة آلاف شخص .	يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2016 ، وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 1959 لسنة 1959 ، بما لا يزيد عن أربعة آلاف شخص .	يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2015 ، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 1959 لسنة 1959 ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددية الجنسية .	يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 1959 لسنة 1959 ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددية الجنسية .	يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 1959 لسنة 1959 ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص .	يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 1959 المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص .	يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 1959 المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص .	يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 1959 المشار إليه ، بما لا يقل عن خمسة آلاف عن شخص .	يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2014 ، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه ، بما لا يقل عن خمسة آلاف عن شخص .

النص كما انتهت إليه اللجنة	الاقتراح الحادي عشر	الاقتراح الثامن والتاسع والعاشر	الاقتراح السابع	الاقتراح الخامس	الاقتراح الرابع	الاقتراح الثالث	الاقتراح الثاني والسادس	الاقتراح الأول
مادة (ثانية)	(المادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	(المادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	(المادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	(المادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	(المادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	(المادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	(المادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .	(المادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .
أمير دولة الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح	أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح .	صباح الأحمد الصباح .
أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح .	صباح الأحمد الصباح .
أمير دولة الكويت	أمير دولة الكويت	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح	أمير دولة الكويت	صباح الأحمد الصباح	صباح الأحمد الصباح .	صباح الأحمد الصباح .

المرفق الثالث

نسخة من

الاقتراحات

بقوانين



State of Kuwait دولة الكويت
National Assembly مجلس الأمة



أ. م. أ. / أ

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحيية طيبة .. وبعد ..

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ ، مشفوعاً بذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحيية ..

مقدم الاقتراح

د. أحمد مطيع العازمي

يحال الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء


٢٠١٣/٨/٢١



اقترح بقانون
بتحديد العدد الذي يجوز منحه
الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

- بعد الإطلاع على الدستور .
- وعلى المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بما لا يقل عن خمسة آلاف شخص "

(المادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



مذكرة إيضاحية
للاستراج بقانون
بتحديد العدد الذي يجوز منحه
الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م بقانون الجنسية الكويتية على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند الثالث من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية وقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م بقانون الجنسية الكويتية .

ولما كان هذا القانون ينتهي مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧م لذلك أعد هذا القانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن خمسة آلاف شخص وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين نهاية ٢٠٠٧ ونهاية ٢٠١٤ .



٢٠١٣
٣٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح

د. خليل عبدالله علي

عدنان سيد عبدالصمد

أحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والفرع
وتدرج على جدول أعمال الجلسة القادمة

٢٤ / ١٩ / ٢٠١٣



اقتراح بقانون
بتحديد العدد الذي يجوز منحه
الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص " .

(المادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتحديد العدد الذي يجوز منحه

الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

تلص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثاً من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية وقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية .

ولما كان هذا القانون قد أنتهي مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منح الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منح الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين نهاية ٢٠٠٧ ونهاية ٢٠١٤ .



١٠ مارس ٢٠١٤
٢٠١١
٤٨٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحيية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بشأن تحديد العدد الذي يجوز منح
الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء
التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

عسكر مويده العنزي

يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
وسيراجع على جدول أعمال اللجنة القادمة

عبدالله
١٢/١١/١٤



اقتراح بقانون
بشأن تحديد العدد الذي يجوز
منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بأربعة آلاف شخص.

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بشأن تحديد العدد الذي يجوز
منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثاً من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة. بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضيوابط المطلوبة وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

وقد صدر القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية.

ولما كان هذا القانون ينتهي مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ لذلك أعد هذا القانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بأربعة آلاف شخص وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين نهاية (٢٠٠٧) ونهاية (٢٠١٤).



لجنة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية. برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ،

مقدم الاقتراح

صالح أحمد عاشور خليل إبراهيم الصالح

يحال الى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
ويُدْرَج بجدول أعمال الجلسة القادمة

علاء
٢٠١٢/١٢/٣١



اقتراح بقانون

في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤

- بعد الاطلاع على الدستور
- وعلى المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة أولى

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ وفقا لحكم البند (ثالثا) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص ، على أن يكونوا من فئة غير محددى الجنسية فقط .

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية

تعتبر قضية غير محددية الجنسية (البدون) من القضايا المهمة في المجتمع الكويتي ، ووصل عمرها نصف قرن تقريباً ، ولغاية الآن لم تحل هذه المشكلة رغم أن هناك فئة من هذه الشريحة تستحق الحصول على الجنسية الكويتية .

وبما أن البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ يجيز منح الجنسية الكويتية لكل من أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله ، وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم ، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع بشرط أن يكون الفرع مولوداً بالكويت ، وأن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة .

من أجل ذلك أعد هذا الاقتراح بالقانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ م وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ م بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص على أن يكونوا من فئة غير محددية الجنسية فقط .

ولا شك أن إقرار هذا القانون سيسهم في حل جزء من المشكلة من خلال إعطاء الشريحة المستحقة للجنسية الكويتية حقوقها التي طال انتظارها .



٢٠٧ يناير ٢٠١٤

٣٣١

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية
سنة ٢٠١٤، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس
الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

محمد طنا العنزي

يصادق على كنية اسماء الناطقة والدماغ
وسيرج على دولة أعمال اللجنة (قادر)

٢٠١٤



اقتراح بقانون

بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

- مادة أولى -

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محددى الجنسية ."

- مادة ثانية -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون

بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثا من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام هذه المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية وقد صدر القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية. ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ وفقاً لحكم البند الثامن من المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من غير محددتي الجنسية وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين نهاية ٢٠٠٧ ونهاية ٢٠١٤.

State of Kuwait



دولة الكويت

٨ ديسمبر ٢٠١٤ ٦٢٠

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

أحمد حاجي لاري

إحال إلى لجنة الشؤون الأهلية والدفاع
وسير الإيجول أعمال لجنة العامة

١٤/١٢/١٤

اقتراح بقانون
في شأن تحديد العدد الذي
يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

"يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص".

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن تحديد العدد الذي
يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثاً من تلك المادة ، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة من توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

وقد صدر القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه.

ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ فقد أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين عام ٢٠٠٧ ونهاية عام ٢٠١٤ ، بينما تضمنت المادة الثانية منه على أحكام تنفيذية قضت بأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

State of Kuwait



دولة الكويت
٦٦٩
٣ يناير ٢٠١٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تمية طيبة ويحسد

أتقدم بالافتراح بقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه
الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥ ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء
التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية

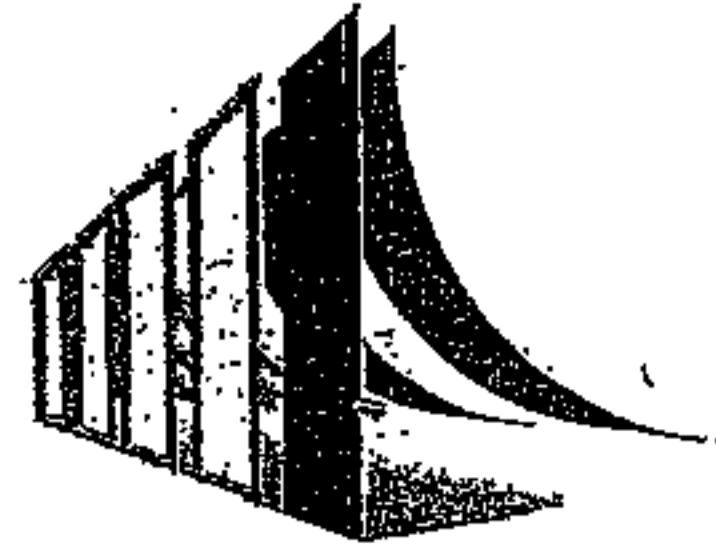
مقدم الاقتراح

سعدون حماد العتيبي

قال إلى كنية السطور الداخلية والرفاع

وتدبر مع مجدول أعمان الجلسة القادرة

٢٠١٥/١/٣



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقترح بقانون

في شأن تحديد العدد الذي

يجوز منحة الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحة الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥ وفقاً لحكم البند (ثالثاً) من المادة (٥) من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بما لا يزيد عن أربعة آلاف شخص "

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة الكويت

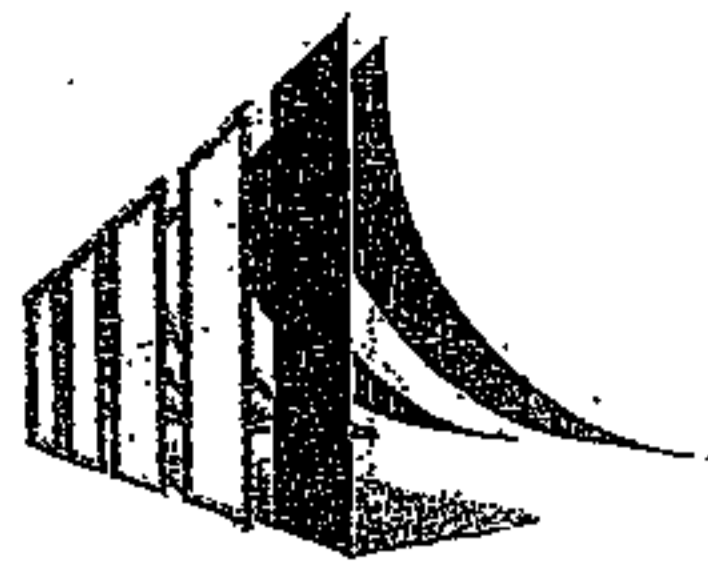
صباح الأحمد الصباح

لذكرة الإيضاحية**لاقتراح بقانون****في شأن تحديد العدد الذي****يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥**

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في البند (ثالثاً) من تلك المادة ، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة، وذلك بعد البحث والتقصي الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

لذا فقد أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥ ، وفقاً لأحكام المادة (الخامسة) من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يزيد عن أربعة آلاف شخص.

ونصت المادة الثانية منه على أحكام تنفيذية قضت بأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

١٢ فبراير ٢٠١٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح
محمد طنا العنزي

يحال الى لجنة الشؤون الداخلية والبلديات
وسيدبر ايمه ولا ايمال لجنة القامة

١٢ فبراير ٢٠١٥

اقتراح بقانون

بشأن تحديد العدد الذي

يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له .
- ووافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محدي الجنسية " .

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

لاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد

الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥

تتص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩م بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثا من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية ، وقد صدر القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بتنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون متضمنا في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محذري الجنسية وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون في الفترة ما بين ٢٠٠٧ ونهاية ٢٠١٥ .

State of Kuwait



دولة الكويت

٢١ مايو ٢٠١٥

٢١

المخترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥ ، مشفوعاً بمذكرة الإيضاح ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة المحوقر .

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

عسكر عويد العنزي

إحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والرقابي
عبدالله بن محمد آل نهيان
٢١/٥/٢٠١٥

عبدالله بن محمد آل نهيان
٢١/٥/٢٠١٥

اقتراح بقانون
في شأن تحديد العدد الذي
يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

مادة أولى

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥، وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المعدل إليه، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محظوي الجنسية " .

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن تحديد العدد الذي
يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند الثالث من تلك المادة ، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة من توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية .

وقد صدر القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه .

ولما كان هذا القانون قد أصبح مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ فقد أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يتجاوز أربعين ألف شخص من فئة غير محددتي الجنسية وذلك لتعويض العجز الذي كان من المتوقع منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين عام ٢٠٠٧ ونهاية عام ٢٠١٥ ، بينما تضمنت المادة الثانية منه على أحكام تنفيذية قضت بأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٦ مايو ٢٠١٥

٥٦٥

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥ ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلة

يحال الى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
وتدريجياً بحسب جدول أعمال الجلسة القادمة

٢٠١٥/٥/٢٦

اقترح بقانون

بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحة الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥

- بعد الاطلاع على الدستور .
 - وعلى المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(مادة أولى)

يحدد العدد الذي يجوز منحة الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من فئة غير محدي الجنسية

(مادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

لاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد

الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٥

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ، على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند الثالث من هذه المادة على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن تتوافر فيهم الشروط والضوابط المطلوبه ، وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية وقد صدر القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية.

ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٥ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن أربعة آلاف شخص من غير محددى الجنسية وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة ما بين نهاية ٢٠٠٧ ونهاية ٢٠١٥.

State of Kuwait



دولة الكويت

٨٥٢

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٦ ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح
عسكر عويد العنزي

يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
ويدرج بجدول أعمال الجلسة القادمة


٢٠١٦/١١/٢٤

اقتراح بقانون

بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٦

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

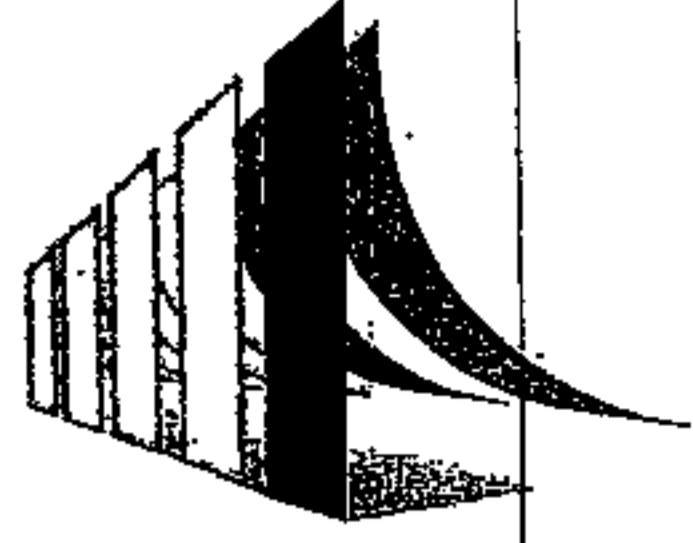
مادة أولى

يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٦ وفقا لحكم البند ثالثا من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بما لا يزيد على ٤ آلاف شخص.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون بشأن تحديد العدد

الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٦

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة بما في ذلك البند الثالث من تلك المادة، على أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية.

وكان آخر ما صدر وطبق تنفيذاً لأحكام هذه المادة القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧م بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠٠٧م بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، ولما كان هذا القانون قد انتهى مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧، ونظراً لأنه لم يتم إصدار وتطبيق أي قانون يحدد عدد من يتم تجنيسهم منذ ٩ سنوات، لذا فقد أعد هذا الاقتراح بقانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٦ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يزيد على أربعة آلاف شخص.

ونصت المادة الثانية منه على أحكام تنفيذية قضت بأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المرفق الرابع

نسخة من التقرير

التاسع للجنة الشؤون

التشريعية والقانونية



الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الأول

٢٤ سبتمبر ٢٠١٣

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٩)

(خلال العطلة)

تحال الى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع
ويتم حيدل اعمال اللجنة والقامت

عليه
٢٠١٣

التاريخ : ١١ ذوالقعدة ١٤٣٤هـ

الموافق : ١٧ سبتمبر ٢٠١٣م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ...

يسرني أن أقدم لكم التقرير ^{الذي} للجنة عن الاقتراح بقانون في شأن

تحديد العدد الذي يجوز منحته الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤م.

يرجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقتضيه به:

المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

رئيس اللجنة

العضو / مبارك سالم الحريري

صالح



التقرير التاسع
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

الاقتراح بقانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه

الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

المقدم من السيد العضو / د. أحمد مطيع العازمي

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة الاقتراح بقانون المشار إليه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١ لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس .

وقد عقدت اللجنة اجتماعاً لهذا الغرض بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨ حيث تبين لها أن الاقتراح يتضمن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بما لا يقل عن خمسة آلاف شخص .

كما تبين للجنة أن الهدف من الاقتراح هو تحديد العدد الذي يجوز تجنيسه خاصة وأن آخر قانون صدر بتحديد العدد الذي يجوز تجنيسه بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من قانون الجنسية الكويتية ينتهي سريانه بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ والاقتراح نص على هذا العدد الكبير لتعويض الأعداد التي كان من المقترض منحها الجنسية الكويتية في حال تم إقرار هذا الاقتراح بقانون للفترة ما بين نهاية ٢٠٠٧ ونهاية ٢٠١٤ .

ومن الدراسة تبين للجنة أن البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية ينص على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن أقام في الكويت عام ١٩٦٥ وما قبله وحافظ على الإقامة فيها حتى صدور المرسوم بمنحه الجنسية ، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع في حكم البند ثالثاً من هذه المادة بشرط أن يكون الفرع مولوداً في الكويت ومقيماً بها ، على أن يصدر قانون بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية كل سنة بالتطبيق لأحكام هذا البند .



ومن البحث رأيت اللجنة أن العدد المنصوص عليه بالافتراح كبير جداً كما أن المتعارف عليه في صياغة مثل هذا القانون أن ينص على تحديد الحد الأقصى للعدد المراد تجنيسه وليس كما جاء بالافتراح بتحديد الحد الأدنى ، كما أنه إذا ما تم تطبيق هذا القانون سوف يناهض الهدف من إقراره وأصبحت الجنسية الكويتية تملح وفقاً لهذا البند ثالثاً من المادة الخامسة لأصحاب الجنسيات الأخرى وليس كما هو الهدف المرجو من هذا القانون في أن يطبق على المستحقين من غير محددى الجنسية (البدون) ، وترى اللجنة أنه يجب وضع ضوابط محددة مسبقاً لتوضيح من يستحق الجنسية الكويتية ووضع آلية جديدة غير المستخدمة حالياً .

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى عدم الموافقة على الافتراح بقانون من حيث الفكرة .

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به الفادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

د. عبدالكريم عبدالقادر الكندري

صناكره

المرفقات :

- نسخة من الافتراح بقانون



دولة الكويت
مجلس الأمة
State of Kuwait
National Assembly



A/C/A

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ ، مشفوعاً بمذكراته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة المعوقر .

مع خالص التحية ..

مقدم الاقتراح

د. أحمد مطيع العازمي

يحال الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

٢٠١٣/٨/٢١



اقترح بقانون
بتمديد العدد الذي يجوز منحه
الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

- بعد الإطلاع على الدستور .
- وعلى المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

" يحدد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤ وفقاً لحكم البند ثالثاً من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه بما لا يقل عن خمسة آلاف شخص "

(المادة ثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير دولة الكويت
صباح الأهمد الصباح



مذكرة إيضاحية
للاقتراح بقانون
بتحديد العدد الذي يجوز منحه
الجنسية الكويتية سنة ٢٠١٤

تنص المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م بقانون الجنسية الكويتية على جواز منح الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية لمن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البند ثالثاً من هذه المادة جلى أن يحدد بقانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية كل سنة. بالتطبيق لأحكام المادة ممن توافرت فيهم الشروط والضوابط المطلوبة وذلك بعد البحث والتدقيق الذي تقوم به الأجهزة المعنية وقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٧ بتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠٠٧ بالتطبيق لأحكام البند الثالث من المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩م بقانون الجنسية الكويتية .

ولما كان هذا القانون ينتهي مفعوله بنهاية ديسمبر ٢٠٠٧ لذلك أعد هذا القانون متضمناً في مادته الأولى النص على تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة ٢٠١٤ وفقاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الأميري المشار إليه بما لا يقل عن خمسة آلاف شخص وذلك لتعويض العدد الذي كان من المفترض منحه الجنسية الكويتية في حال تم إقرار القانون للفترة بين نهاية ٢٠٠٧ ونهاية ٢٠١٤ .